

Distr.
GENERAL

TD/B/52/8
26 August 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد^(١)

خلاصة

يشمل التقرير التطورات الأخيرة المستجدة في المفاوضات التجارية في إطار برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية منذ قرار المجلس العام لهذه المنظمة في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ ("مجموعة نتائج تموز/يوليه")، وآثار هذه التطورات على البلدان النامية. وواضح أن توافقاً في الآراء قد ظهر ومفاده أن مفاوضات الدوحة يجب أن تفي بوعودها الإنمائية وأن تُختتم في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦. وعملاً بتوافق آراء ساو باولو، قدم الأونكتاد دعماً قيماً في بناء توافق الآراء الدولي بشأن البُعد الإنمائي للنظام التجاري الدولي.

أولاً - مقدمة

١- يتيح البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت لدورة مجلس التجارة والتنمية الثانية والخمسين فرصة للمجلس لمناقشة التقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة، ولا سيما في المجالات التي تمه البلدان النامية. وهذه المذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد لمساعدة المجلس في القيام بهذا الاستعراض.

ثانياً - الاتجاهات في التجارة الدولية

٢- تجري مفاوضات الدوحة في خلفية تزايد دور التجارة في النمو والتنمية الاقتصاديين وتزايد مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية، بما يستتبع إعادة تصور للتجارة. وفي نفس الوقت لا تزال البلدان النامية سريعة التأثر بالصدمات الخارجية، بما في ذلك التغيرات في السياسات العامة لدى الشركاء التجاريين، والكوارث الطبيعية، والتدابير الأمنية. ولقد دفع النمو العالمي القوي الطلب على الطاقة وأدى إلى ارتفاع في أسعار النفط. وارتفع معدل نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم من قرابة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٣. وبلغت قيمة صادرات البضائع العالمية ٨,٩ ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤. وبلغت صادرات البلدان النامية ٣,٠ ترليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٣٣ في المائة من الصادرات العالمية. وجدير بالذكر أن الصين حلت، في عام ٢٠٠٤، محل اليابان بوصفها ثالث أكبر مصدر للسلع في العالم. وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت الصادرات العالمية في الخدمات التجارية بنسبة ١٦ في المائة لتصل إلى قيمة إجمالية قدرها ٢,١ ترليون دولار. وارتفعت حصة البلدان النامية من ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤. والصين وأربعة اقتصادات حديثة التصنيع في شرقي آسيا هي من أكبر مصدري الخدمات، إذ تقدّر قيمة صادراتها بمبلغ ٤٦ مليار دولار و١٥٦ مليار دولار على التوالي. وتوسع تجارة البلدان النامية هذه في تباين حاد مع الصعوبات التي تواجهها البلدان ذات الدخل المنخفض. وبلغت صادرات سلع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٤ مبلغ ١٤٦ مليار دولار و٥٧,٨ مليار دولار، على التوالي، مما يمثل حصة متواضعة في الصادرات العالمية بنسبة ١,٦ في المائة فيما يتصل بالبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء (مقارنة مع ٢,٠ في المائة في عام ١٩٩٩) و٠,٦٤ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً (٠,٥٦ في المائة في عام ١٩٩٠). وحصة هذه البلدان في صادرات الخدمات التجارية العالمية هبطت هي الأخرى من ١,٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٤، ومن ٠,٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، على التوالي.

ثالثاً - التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

ألف - عرض عام

مفاوضات الدوحة وحثمية التنمية

٣- لقد دخلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج عمل الدوحة مرحلة حاسمة من أجل نهاية ناجحة وحسنة التوقيت وذات وجهة إنمائية. ويُنتظر من المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد بمونغ كونغ (الصين) في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن يتخذ قرارات حاسمة بشأن الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، ومسائل التنمية، وتيسير التجارة، وجوانب المفاوضات المتعلقة بالقواعد. ومن

المفروض أن يتم النهوض بالعمل التقني إلى حد كبير قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس، وهناك توافق دولي في الآراء أخذ في الظهور مؤداه أن جولة الدوحة يجب أن تُختم في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٦. وهذا أمر حيوي بشكل خاص نظراً للانقضاء المرتقب لصلاحية هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة المنتظر في عام ٢٠٠٧، وقصد المساهمة من خلال "مجموعة إنمائية" في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد، ومكافحة الفقر، والنهوض بالتنمية. ويمكن تحديد البعض من العناصر الأساسية لمثل هذه المجموعة الإنمائية القابلة للتحقيق على النحو التالي:

- تعزيز وتيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية في السلع الصناعية والزراعية والخدمات، ولا سيما الأسلوب ٤؛
- إزالة الحواجز غير التعريفية المشوّهة لمجرى المبادلات التجارية والحواجز القائمة أمام دخول الأسواق؛
- إزالة إعانات التصدير والتخفيضات ذات الشأن في الدعم المحلي المشوّه للتجارة في الزراعة من خلال تحديد تاريخ إنهاء معقول؛
- وضع حدّ سريع للإعانات المشوّهة للتجارة بالنسبة للقطن ووضع مجموعة تنمية لمنتجي القطن؛
- توفير فرص وصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الحصص لجميع صادرات أقل البلدان نمواً؛
- تعزيز استخدام الأفضليات التجارية من خلال تحسين المخططات التفاضلية؛
- توفير دعم مالي وتقني ملائم للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال "توفير المعونة من أجل التنمية"، لمساعدة هذه البلدان على تحمّل تكاليف التكيف والتنفيذ، بما في ذلك تآكل الأفضليات، لتأمين استدامة الإصلاحات التجارية؛
- توفير الدعم الكافي لبناء قدرات التوريد والهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك تيسير التجارة؛
- السهر على ألا يؤثر تحرير التجارة بشكل غير مؤات على معيشة الفقراء وضعفاء الحال، وتأمين الوصول العام إلى الخدمات الأساسية؛
- إيجاد حل سريع ودائم بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة لتيسير الوصول إلى الأدوية الأساسية.

٤ - وهذه المستلزمات الحيوية للتنمية يُحتمل أن يأخذها بعين الاعتبار الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي سيستعرض بشكل شامل تنفيذ إعلان الألفية في الأعوام الخمسة الماضية. وسوف تتيح هذه التظاهرة للمجتمع الدولي فرصة فريدة من نوعها لبعث دفع سياسي جديد في الشراكة العالمية من أجل التنمية، وذلك في جملة أمور من خلال السعي إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وقائم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، كما ينص على ذلك إعلان الألفية. ويوصي تحديداً كل من تقرير

الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" وتقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغاية الإنمائية للألفية"، بأن تفي جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بعودها الإنمائية وبأن تُستكمل في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦.

٥- ودافع التقريران عن فكرة إيلاء عناية خاصة لمواجهة التحديات الإنمائية الفريدة من نوعها والجديدة التي تواجهها البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التقرير المعنون "مصلحتنا المشتركة"، الذي أعدته اللجنة المعنية بأفريقيا، التي أنشأها رئيس وزراء المملكة المتحدة، قد أوصى بـ "مجموعة متماسكة" لإحراز تقدم ذي شأن صوب التخفيف من وطأة الفقر وتزايد هميش أفريقيا. وقد اتفق مؤتمر قمة مجموعة الثمانية بغلين إيغلز على خطة شاملة لدعم أفريقيا، بما في ذلك مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٥٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، فضلاً عن تخفيف فوري شامل لعبء الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

البعض من توصيات اللجنة المعنية بأفريقيا

- جعل التنمية في إطار مفاوضات الدوحة أولوية ملحة ومطلقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- الاتفاق في المؤتمر الوزاري السادس على القيام فوراً بإزالة الدعم المشوّه للمبادلات التجارية المقدم للقطن والسكر، والتعهد بإلغاء إعانات التصدير وكافة أشكال الدعم المشوّه للمبادلات التجارية المقدمة للزراعة بحلول عام ٢٠١٠؛
- الاتفاق في نهاية مفاوضات الدوحة على الإزالة التدريجية لجميع التعريفات بحلول عام ٢٠١٥ والحد من الحواجز غير التعريفية المشوّهة لمجرى المبادلات التجارية؛
- الاتفاق على عدم التجاء البلدان المتقدمة إلى الإعفاءات لصالح "المنتجات الحساسة"؛
- جعل المعاملة الخاصة والتفاضلية تعمل على نحو أفضل عن طريق جعل اللجوء القانوني إلى المنازعات مشروطاً بتطبيق "اختبار للتنمية"؛
- تطبيق اختبار تنمية عند تصميم معايير الإنتاج لتقييم ما قد تحدثه من آثار والتقليل إلى أدنى حد من الحواجز، وتوفير الموارد لمساعدة أفريقيا على الوفاء بها؛
- تحويل الموارد المخصصة للحماية الزراعية في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٣٥٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) عن التبذير وتوجيهها إلى التنمية الريفية والاستثمارات البيئية؛
- تخفيض الطلب المتبادل في منظمة التجارة العالمية ومفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية إلى أدنى حد وإتاحة أطر زمنية ملائمة يمكن أن تصل إلى ٢٠ سنة أو أكثر عند اللزوم. وقد يكون استعراض المادة الرابعة والعشرين لاتفاق الغات مفيداً في دعم ذلك؛
- إعطاء التنمية الأولوية في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية من خلال الالتزام المسبق بـ "بمبادرة كل شيء ما عدا الأسلحة" لصالح كافة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وإصلاح قواعد المنشأ؛
- القيام فوراً بتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص لجميع صادرات البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل الواقعة جنوب الصحراء، والقيام بتبسيط وتخفيف قواعد المنشأ لتشمل منح "التراكم الشامل" وقيمة مضافة دنيا بنسبة ١٠ في المائة في بلد المنشأ على جميع المنتجات.

٦- وهناك حاجة إلى وضع المفاوضات التجارية في سياق أوسع يقوم على رؤية مشتركة للتنمية وسياسة للتجارة الدولية تقوم على أساس الأهداف الإنمائية للألفية وتركز، في جملة أمور، على تخفيض الفقر بالنصف بحلول عام ٢٠١٥ وذلك مثلاً من خلال فضاء السياسات الاقتصادية الوطنية والابتكارات المؤسسية، والاستثمار في رأس المال البشري، والهياكل الأساسية ذات الوجهة الإنمائية، والوصول العام إلى الخدمات الأساسية، والقدرة على المنافسة على جانب العرض، وإيجاد بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة تشمل، بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الوصول إلى رأس المال، والقدرة على البحث والتدريب، والعلم والتكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبذل جهد جماعي شامل لحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ.

مجموعة نتائج تموز/يوليه والطريق إلى هونغ كونغ

٧- لقد ركزت مفاوضات مجموعة ما بعد تموز/يوليه على مسألتين تقنيتين محددتين هما أطر الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية بغية التوصل إلى اتفاق بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن تقدير تقريبي أولي للطرق المتوخاة. ولقد تم إحراز تقدم محدود في هذه المجالات. ولم تفض بعد المفاوضات بشأن الخدمات، التي تركز على تحسين العروض الأولية ووضع القواعد، إلى تحسن كبير في الوصول إلى الأسواق في المجالات التي تهم البلدان النامية، ولا سيما الأسلوب ٤. أما فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية فما زالت الاختلافات الرئيسية بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية والمشاغل المتعلقة بالتنفيذ، ولم تتحقق أية نتائج تُذكر. وتم تخفيض توقعات نتائج تموز/يوليه إلى حد كبير لتشمل تقييماً لجميع مجالات المفاوضات وقيام رئيس لجنة المفاوضات التجارية بإعداد تقرير يحدد المسار الحيوي المفضي إلى المؤتمر الوزاري السادس، مدرجاً قائمة المشاكل والأولويات الرئيسية.

٨- وبُذلت الجهود لبعث دفع سياسي في المفاوضات من خلال سلسلة من الاجتماعات الوزارية المصغرة، بما في ذلك في دافوس وكينيا وباريس وداليان (الصين) وفي اجتماع لوزراء التجارة في بلدان هيئة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وأعدت هذه الاجتماعات تأكيد الالتزام ببرنامج عمل الدوحة وسلمت بالمسائل التي لم تحل بعد. وقد وضع مؤتمر قمة الجنوب الثاني والمؤتمر الثالث لوزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي، والاجتماع الرابع لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً برامج مشتركة لهذه البلدان من أجل المؤتمر الوزاري السادس. ودعا مؤتمر قمة مجموعة الثمانية إلى مزيد الدفع من أجل تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة في مفاوضات الدوحة بوصف ذلك أعلى درجة من الأولويات المشتركة في سياسات التجارة للعام المقبل. وما انفكت ائتلافات مختلفة مثل مجموعة الـ ٣٣ ومجموعة الـ ٢٠ ومجموعة كيرنز والأطراف المهتمة الخمسة نشطة في الجهود الرامية إلى تسهيل التوصل إلى اتفاق بشأن الزراعة. إلا أنه حتى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ لم يتحقق إلا تقدم ضئيل. وهناك حاجة إلى مزيد تنشيط العملية التفاوضية من خلال بعث زخم سياسي جديد من جانب الجميع، ولا سيما البلدان المتقدمة، للقيام بخطوات طموحة إلى الأمام في تحقيق النتائج بشأن المحتويات الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. ومن الأهمية بمكان تحقيق توازن وتقديم مواز داخل وفيما بين المجالات قيد التفاوض، وتحقيق نتيجة تركز على التنمية، مع مراعاة أن الزراعة هي الحل.

٩- وفي الفترة حتى انعقاد المؤتمر الوزاري السادس سوف تكون المفاوضات كثيفة بمشاركة وزراء وممثلين عن رأس المال. وهناك حاجة إلى البحث عن حلول وسطى وتوفيقية في سياق مسعى موحد، ولا سيما لإضفاء الصبغة النهائية على الطرق في الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وتحقيق الحد الأدنى اللازم من عروض الخدمات، والاتفاق على ما يمكن تحقيقه بشكل ملموس بشأن مسائل التنمية والقطن. ولضمان إدارة متماسكة

للعملية التفاوضية، من المقترح تفادي الاجتماعات الوزارية غير الرسمية خارج جنيف، وزيادة إشراك المسؤولين عن رأس المال والوزراء، وإجراء عملية تقييم في تشرين الأول/أكتوبر وتخفيض حجم العمل العادي لمنظمة التجارة العالمية. وتشير الدروس المستخلصة من مؤتمري سياتل وكانكون الوزاريين إلى الحاجة الأساسية للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل والتفاصيل الموضوعية الرئيسية بجنيف قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس والتركيز على النتائج التي تهم البلدان النامية والتي تؤثر أكثر ما تؤثر على الفقر.

١٠- ومفاوضات برنامج عمل الدوحة قد تتأثر بالتطورات خارج السياق التفاوضي. وتوجد مخاوف من عودة ظهور التزعات الحمائية في بعض الأسواق. والمناقشة في الاتحاد الأوروبي بخصوص خطة ميزانيته للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ يُحتمل أن يكون لها تأثير على الآفاق المرتقبة لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة. وتمديد صلاحية هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة هذا العام وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وموافقة كونغرس الولايات المتحدة على استمرار عضوية الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية وفي اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى إنما هي أمور تدل على رغبة الولايات المتحدة المتزايدة في قيادة تحرير التجارة على الساحة العالمية. وقد أدى تكاثر وتكثف الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى تسجيل نسبة زهاء ٥٠ في المائة من التجارة العالمية في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، مما نشأت عنه حاجة ملحة إلى ضمان توافر إيجابي بين تعددية الأطراف والإقليمية. ولقد انخرطت البلدان النامية في الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب، وسوف تحول الأفضليات الأحادية الطرف إلى أفضليات تقوم على أساس المعاملة بالمثل، كمجال التجارة الحرة للأمريكتين والاتفاقات التجارية الإقليمية بين آسيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وتوجد لدى الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب إلى الإفضاء إلى فرص أكثر للوصول إلى الأسواق ومعايير تنظيمية أعلى من المفاوضات على المستوى المتعدد الأطراف، وبالتالي ستكون لها مضاعفات على البلدان النامية. وتتيح التجارة المتزايدة فيما بين بلدان الجنوب فرصاً حيوية للبلدان النامية. والجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية مكتملة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وهي ترمي إلى التوصل إلى مجموعة من الالتزامات الهامة بشأن تحرير التجارة فيما بين المشاركين قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ما زالت تثير تحديات للبلدان المنضمة، وهي هامة لضمان أحكام منصفة وعادلة للانضمام تتفق مع احتياجات البلدان التجارية والمالية والإئتمانية، بما في ذلك من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً. وقد جرى العمل لتأطير ردود الفعل ذات الصلة بالتجارة من أجل تحقيق إدماج أكمل للاقتصادات الصغيرة والضعيفة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

دعم التكيف في مواجهة الصدمات التجارية والصدمات ذات الصلة بالتجارة

١١- أصبحت المخاوف واضحة في صفوف البلدان النامية فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتكيف في ضوء الصعوبات المواجهة باستمرار في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتقدم مفاوضات الدوحة، بما في ذلك آثارها على تآكل الأفضليات، وانقضاء مدة صلاحية الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، وقلة القدرة التوريدية والقدرة على المنافسة. والتزايد المفاجئ في صادرات المنسوجات والملابس من الصين على إثر انقضاء الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس قد أدى مؤخراً إلى ظهور توترات ونداءات لاتخاذ تدابير وقائية. ويواجه البعض من أقل المصدرين قدرة على المنافسة مسائل تتصل بالتكيف على إثر إزالة الحصص وهم يطلبون مساعدة لتحسين فرصة وصولهم إلى الأسواق وقدرتهم التوريدية.

ملاحظات فيما يتعلق بما بعد الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس

لئن كان من الصعب استخلاص أية استنتاجات نهائية إلا أن البيانات المتاحة تدل على أن معظم مصدري البلدان النامية ظلوا يشهدون نمواً في الصادرات نحو سوق الولايات المتحدة. أما الصادرات من بلدان مجموعة الأنديز ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومبادرة حوض الكاريبي واتفاق التجارة الحرة في أمريكا الوسطى نحو الولايات المتحدة قد ارتفعت بنسبة ما بين ٥ و ١٦ في المائة في الفترة كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠٠٥ مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٤. غير أن الصادرات من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء هبطت بنسبة ٦ في المائة. وسجلت أقل البلدان نمواً وسجل صغار المصدرين (بنغلاديش وكولومبيا وسري لانكا) ارتفاعاً بنسبة تراوحت بين ١٧ و ٢٣ في المائة. ومن جهة أخرى فإن أداء البلدان المستفيدة من قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا لم يكن إيجابياً بنفس الدرجة. ومن بين البلدان التي مثلت صادراتها من الملابس إلى الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لم تسجل إلا كينيا وسوازيلند زيادة في صادراتها بنسبتي ٨ و ١٠ في المائة على التوالي. وجميع البلدان الأخرى شهدت هبوطاً في صادراتها (ملاوي (٣٣ في المائة)، موريشيوس (٢٣ في المائة)، ناميبيا (٢٠ في المائة)، ليسوتو (٢ في المائة))، باستثناء مدغشقر التي ظلت صادراتها على ما كانت عليه. ويدل تحليل أولي لواردات الولايات المتحدة أجراه المكتب الدولي للمنسوجات والملابس على أن متوسط سعر الوحدة بالنسبة لواردات المنسوجات والملابس أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٥ ارتفع إجمالاً بنسبة ١,١٨ في المائة مقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٤. وفي حين هبط متوسط سعر الوحدة بالنسبة لمنتجات الملابس بنسبة ٢,٤٤ في المائة، ارتفع متوسط سعر واردات المنسوجات بنسبة ٣,٧٥ في المائة. وفي فئات الملابس كان هناك تقلب في اتجاهات الأسعار. وإجمالاً شهدت أسعار الوحدات اتجاهها نحو الارتفاع، فيما ظلت أسعار منتجات الملابس الرئيسية تتجه نحو الانخفاض.

١٢- وعلى نحو مماثل فإن البلدان التي تعتمد على الأفضليات ستواجه تآكلاً في الأفضليات نتيجة للتخفيضات التعريفية المتعددة الأطراف والإقليمية. وتشير تقديرات أمانة الأونكتاد إلى أن فقدان عائدات التصدير بالنسبة للدول الأفريقية في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المتلقية للأفضليات نتيجة تخفيض بنسبة ٣٦ في المائة في الرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية سوف يؤدي إلى خسارة إجمالية قدرها ٤٦٠ مليون دولار سنوياً. وتقدر أمانة الكومنولث أن مبلغ ١,٧ مليار دولار سيضيع سنوياً عن البلدان المعتمدة على الأفضليات في الزراعة والمنسوجات والملابس. وقد استجابت مجموعة نتائج تموز/يوليه لهذه المشاغل إذ أعادت تأكيد أهمية الأفضليات التجارية القائمة منذ عهد بعيد. وسيطلب الحل لمشكلة تآكل الأفضليات تدابير تجارية وخاصة بالتنمية في آن واحد، بما في ذلك تحسين المخططات التفضيلية واستخدامها وتبسيط قواعد المنشأ وتكييفها وفقاً للخصائص الصناعية للمستفيدين.

١٣- ومن المسلم به على نطاق واسع أن دعم التكيف لمواجهة الصدمات التجارية والصدمات ذات الصلة بالتجارة، والإصلاح والتحرير، وبناء القدرات في مجال التجارة، يجب إدماجها لاحقاً في الاتفاقات التجارية لتسهيل تنفيذ التزامات التحرير وتشجيع المشاركة التي تعود بالنفع على مشاركة البلدان النامية في التجارة. وقد أوصى تقرير المجلس الاستشاري للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية ("تقرير سذرلاند") بأن تتضمن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في منظمة التجارة العالمية في المستقبل أحكاماً من أجل حق تعاقدية يشمل الترتيبات التمويلية اللازمة لكي تحصل أقل البلدان نمواً على المساعدة التقنية الكافية وعلى ما يلزم من بناء للقدرات في تنفيذ التزاماتها. وطرق تسيير التجارة باعتماد هذا النهج تدل على أنه من المستصوب والعملية إعادة توجيه القوة المحركة للمفاوضات التجارية نحو التنمية.

"خطة مارشال الجديدة" في مجال التجارة لصالح أقل البلدان نمواً للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٢)

تقترح دراسة للأونكتاد ما يلي:

- يجب أن تمنح البلدان المتقدمة جميع السلع والمنتجات المصنعة لكافة أقل البلدان نمواً معاملة معفاة من الرسوم ومن الحصص.
 - يجب رفع مستوى المخططات التفضيلية من خلال تنسيق وتبسيط قواعد المنشأ والإجراءات الإدارية وإزالة الشروط.
 - يجب أن تمنح البلدان النامية الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بذلك معاملة تفضيلية، بما في ذلك معاملة معفاة من الرسوم ومن الحصص، لأقل البلدان نمواً في سياق المفاوضات الجارية بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية.
 - يجب اتخاذ الإجراءات لوضع ضوابط للحواجز غير التعريفية والحواجز القائمة أمام دخول الأسواق التي تواجه أقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجال التدابير الصحية والصحة النباتية/الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة، والمساعدة على بناء قدرات وهياكل أساسية فعالة ذات صلة بالمعايير في أقل البلدان نمواً للتعامل مع هذه الحواجز وتذليلها.
 - من المفروض أن تفضي مجموعة إجراءات المعاملة الخاصة والتفاضلية في الخدمات إلى إضفاء الصبغة العملية على المجالات ذات الأولوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ومن شأن ذلك أن يستتبع عنصرين: ١- تدابير لدعم القدرة على جانب العرض ونقل التكنولوجيا؛ ٢- توسيع الوصول إلى الأسواق في الأسلوب ٤ على نحو يذكر من الناحية التجارية، على جميع مستويات المهارات وفي القطاعات التي لها أهمية رئيسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً.
 - يجب توفير تمويل إضافي للمساعدة على تحمل تكاليف الامتثال والتكيف، وتسهيل بناء الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة وتمكين بناء القدرات على جانب العرض ومن حيث قدرة الصادرات على المنافسة في السلع الأساسية والتصنيع والخدمات.
 - يمكن تحقيق ذلك من خلال المساعدة التقنية، ومبادرات المساعدة الإنمائية الرسمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن إقامة آلية محددة للوفاء بقدر وافر من هذه الاحتياجات المالية من خلال إنشاء صندوق لمساعدة التجارة بمبلغ أولي قدره مليار دولار. ويمكن أن يكون لهذه الأموال أثر مضاعف إذ إنها تولد تمويلاً للتنمية يمكن أن يبلغ ١٥ مرة قيمته الأصلية (أي ١٥ مليار دولار) في ظرف عامين أو ثلاثة أعوام.
- ويمكن أن تؤدي التدابير المذكورة أعلاه إلى ما يلي:
- تحقيق مكاسب اجتماعية متأتية عن منح المعاملة المعفاة من الرسوم ومن الحصص تصل إلى ٨ مليارات من الدولارات؛
 - تحقيق مكاسب في مجال التصدير تصل إلى ٦,٤ من مليارات الدولارات (١٠ في المائة من إجمالي صادرات أقل البلدان نمواً)؛
 - تحقيق مكاسب من مجموعة خدمات محددة الأهداف بمقدار ما بين ١٠ و ٢٠ مليار من الدولارات؛
 - ١٣ مليار دولار من صندوق مساعدة التجارة في ظرف عامين إلى ثلاثة أعوام.

إصلاح منظمة التجارة العالمية

١٤- ستكون لقدرة منظمة التجارة العالمية المؤسسية على إدارة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مضاعفات على توجيه النظام التجاري المتعددة الأطراف، وقد أوصى "تقرير سذرلاند" بتعزيز منظمة التجارة العالمية من الناحية السياسية وإقامة عمليات أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال تعزيز دور المدير العام والأمانة، ومزيد المشاركة على المستوى الوزاري وتواتر الاجتماعات، وإقامة هيئة استشارية محدودة العضوية، وإشراك كبار صانعي السياسات من دوائر رأس المال، وذلك في جملة أمور عن طريق تشجيعهم على حضور اجتماعات المجلس العام كل ثلاثة أو ستة أشهر. ويوصي التقرير أيضاً بنهج متغير من حيث الشكل في المفاوضات، مع إمكانية مضي بعض البلدان قدماً بخطى أسرع إذا ما هي رغبت في ذلك.

باء - مجالات تفاوض محددة

الزراعة

١٥- تعتبر الزراعة محركاً لجولة الدوحة. وتقديرات المساهمة في المكاسب الاجتماعية الإجمالية الناتجة عن الإزالة الكاملة للحواجز التجارية في الزراعة عالية وتبلغ ١٦٥ مليار دولار سنوياً، يمكن أن تتلقى منها البلدان النامية قرابة الربع. وقد تمثل هدف مفاوضات ما بعد نتائج تموز/يوليه في التوصل إلى اتفاق بشأن الطرق الكاملة في المؤتمر الوزاري السادس عن طريق التركيز على المسائل التقنية الناشئة عن الإطار الزراعي. والتقدم في المفاوضات الموضوعية مثير للاهتمام بسبب تعقد المسائل التقنية وحساسية بعض القضايا، ولا سيما التخفيضات التعريفية وتدابير الدعم المحلية. ومع التركيز على المسائل التقنية، شددت البلدان على أهمية إقامة توازن بين الدعائم الثلاث (الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي وتنافس الصادرات) فيما يتصل بمستوى الطموح ووتيرة الامتيازات وتسلسلها. فعلى سبيل المثال تعلق بعض البلدان أولوية على دعامة الوصول إلى الأسواق، في حين تلمس بلدان أخرى امتيازات بشأن الإعانات قبل كل شيء. وتوجد روابط مماثلة مع مسائل تفاوضية أخرى، وبشكل خاص الوصول إلى الأسواق غير الزراعية والمفاوضات بشأن الخدمات.

١٦- وتشمل المسائل التقنية بشأن دعامة الوصول إلى الأسواق ما يسمى بـ "مسائل البوابة" المتمثلة في تحويل التعريفات القائمة على الحجم غير القيمية إلى معادلات ذات قيمة مكافئة قائمة على أساس القيمة. وقد ظهرت معادلات القيمة المضافة بوصفها مسألة رئيسية إذ هي تحدد مستوى نسبة الأساس التي تطبق عليها التخفيضات بصيغ على مراحل بالنسبة للمنتجات الخاضعة للرسوم غير القيمية. وأرجئت مناقشات صيغة التخفيضات التعريفية إلى أن يتم الاتفاق على حساب المكافئات القيمية في الاجتماع الوزاري المصغر بباريس في أيار/مايو وإقرارها لاحقاً من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتظل صيغة تخفيض التعريفات مسألة رئيسية في المفاوضات والمواقف بشأنها تختلف. وفي الاجتماع الوزاري المصغر بداليان لوحظت الحاجة إلى السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين نهج الصيغة السويسرية وصيغة جولة أوروغواي لتخفيض التعريفات. وتقدم المفاوضات ينتظر من أعضاء منظمة التجارة العالمية الاتفاق على عدد من النطاقات التعريفية، ومعايير تحديد هذه النطاقات، وطرق تخفيض التعريفات في كل نطاق من النطاقات التعريفية.

اقترح مجموعة الـ ٢٠ بشأن الوصول إلى الأسواق

يسعى اقتراح مجموعة الـ ٢٠ إلى إرساء أرضية مشتركة بين صيغة جولة أوروغواي والصيغة السويسرية. والغرض من الاقتراح هو تحقيق التناسب الإجمالي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية عن طريق اشتراط تخفيض البلدان النامية للتعريفات بأقل من ثلثي التخفيضات التي تقوم بها البلدان المتقدمة. ويحدد الاقتراح خمسة نطاقات تعريفية للبلدان المتقدمة وأربعة نطاقات للبلدان النامية. ويستند التخفيض في كل نطاق من النطاقات إلى تخفيضات خطية مع الأخذ بعنصر التدرج في جميع النطاقات، بحيث كلما ارتفعت التعريفات ازدادت التخفيضات عمقاً. وستصل التعريفات إلى معدل ١٠٠ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة و١٥٠ في المائة بالنسبة للبلدان النامية. وعدد المنتجات الحساسة ومعاملتها لم يتحددا بعد. وستوضع صيغة إضافية لمعالجة التصاعد التعريفي. ودعت مجموعة الـ ٢٠ إلى تعريفات ملزمة فقط في شكل مكافئات غير قيمية. وبما أن الاقتراح يطبق معدلات تخفيض مختلفة على نطاقات تعريف مختلفة، فإنه سيؤدي إلى درجات متفاوتة من إجمالي متوسط التخفيضات التعريفية في جميع البلدان بحسب البنية التعريفية لكل بلد من البلدان. وإذا اندرجت أغلبية التعريفات في بلد ما في النطاق التعريفي الأدنى فإن متوسط معدل التخفيض بالنسبة لذلك البلد سيكون منخفضاً، في حين أن البلد الذي تتركز فيه المعدلات المثبتة في نطاقات أعلى سيكون له معدل تخفيض إجمالي أعلى نسبياً. والبلدان التي اختارت تثبيت معدلاتها بمستويات قصوى أثناء جولة أوروغواي تنادي بأخذ ظروفها الخاصة ومساهمتها بعين الاعتبار. ودعت مجموعة الـ ٢٠ أيضاً إلى إزالة الضمانات الخاصة.

١٧- وتشمل المسائل الأخرى فيما يتعلق بدعم الوصول إلى الأسواق معاملة المنتجات الحساسة وجوانب معينة من المعاملة الخاصة والتفاضلية وآلية الضمان الخاصة. وفيما يتعلق بالمنتجات الحساسة التي يمكن أن تُعفى من التخفيضات التعريفية الكاملة، هناك سؤال رئيسي يتمثل في كيفية الموازنة بين مستوى الطموح في التخفيضات التعريفية وسبل المرونة المتاحة لكل بلد في مجال السياسات العامة، وكيفية تحديد هذه المرونة المتاحة للبلدان المتقدمة. وبالإضافة إلى المنتجات الحساسة بإمكان البلدان النامية أن تصمم منتجات تكون أساسية لتشجيع الأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية بوصفها عناصر خاصة لمزيد المعاملة المرنة. وقد تمحورت المناقشات حول كيفية تحديد المنتجات المؤهلة لذلك، بما فيه من خلال استخدام مؤشرات ملائمة، ونوع المرونة. وسيكون للبلدان النامية أن تلجأ إلى آلية الضمانات الخاصة للتطرق لانفعالها بكون تخفيض التعريفات المثبتة قد يخفض قدرتها على حماية أنفسها من عدم الاستقرار المحتمل في السوق الزراعية نتيجة لتدفقات الواردات. والمؤيدون لهذه الفكرة أشاروا إلى أن آلية الضمانات الخاصة من المفروض أن تكون سهلة الاستخدام ومتاحة لجميع المنتجات، بما في ذلك المنتجات الخاصة. أما فيما يتعلق بالضمانات الخاصة التي تستخدمها أساساً البلدان المتقدمة فإن مسألة إزالة التدابير أو عدم إزالتها لا تزال قيد التفاوض.

١٨- والبلدان النامية التي تتمتع بفرصة الوصول التفضيلي إلى الأسواق على أساس غير قائم على المعاملة بالمثل قد دعت إلى مراعاة تآكل الأفضليات الناتج عن تخفيض التعريفات في إطار شرط الدولة الأكثر رعاية. وقد كانت هذه المسألة مثار جدل، ذلك أن البلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية ترى أن معالجة تآكل الأفضليات قد يعرقل التخفيض التعريفي في إطار شرط الدولة الأكثر رعاية. ويتمثل هدف رئيسي في تحديد الحلول التي من شأنها أن تعكس المصالح التجارية والتنمية على حد سواء للبلدان المتضررة من خلال نهج شامل يتمثل في السعي إلى تحرير حقيقي للسوق في السوق الزراعية المشوهة إلى حد كبير وتقديم دعم من نوع التكيف للبلدان المتأثرة نتيجة خسائر العائدات الناتجة عن تآكل الأفضليات. ومن بين المسائل الحساسة الأخرى التصعيد التعريفي، وتبسيط التعريفات، وإدارة الرسوم على الحصص المقررة، والمنتجات الاستوائية.

١٩- وفي مجال الدعم المحلي، كان التركيز المباشر في المفاوضات حتى تموز/يوليه على التخفيضات والضوابط الواجب تطبيقها على الدعم المشوه لمجرى المبادلات التجارية (ألا وهو الدعم في إطار الصندوق الأصفر والصندوق الأزرق والحد الأدنى للدعم). ومن حيث عدد مراحل صيغة تخفيض الدعم في إطار الصندوق الأصفر، هناك شيء من الاتجاه نحو الثلاث أو الأربع مراحل، علماً بأن الاتحاد الأوروبي يندرج في الفئة العليا وبالتالي يضع التخفيضات الأكبر. وقصد تحديد معدلات تخفيض ذات مغزى، من الأهمية بمكان مراعاة أن معظم البلدان التي لها قدر إجمالي من التزامات الدعم لا تستخدم استخداماً كاملاً قياس الدعم الإجمالي النهائي. وتخفيضات قياس الدعم الإجمالي ستكون العنصر الأساسي في التخفيضات الإجمالية في الدعم المشوه للتجارة. أما فيما يتعلق بالحد الأدنى للدعم فإن عدداً كبيراً من البلدان النامية يقترح سقفاً بدون تغيير للحد الأدنى بنسبة ١٠ في المائة للبلدان النامية دون التزامات في إطار قياس الدعم الإجمالي. أما فيما يتعلق بتدابير الصندوق الأزرق فإن مجموعة نتائج تموز/يوليه تحدد بالفعل المستوى بنسبة ٥ في المائة من قيمة الناتج الزراعي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك فإن إعادة النظر في معايير الصندوقين الأخضر والأزرق وتوضيحها يشكلان مجال تركيز آخر، ذلك أنه من مشاغل البلدان النامية الرئيسية إزالة المنافذ التي من خلالها تقنع التدابير المشوهة للتجارة كأنواع لا تخضع لالتزامات التخفيض (للتحول من صندوق لآخر). وقد تم ربط صرامة معايير الصندوق الأزرق بمستوى التخفيضات إجمالاً. ومن الأهمية بمكان أيضاً تحقيق تقدم مبكر بشأن المقترحات الرامية إلى جعل الصندوق الأخضر أكثر ملاءمة للتنمية.

٢٠- أما فيما يتعلق بالمنافسة التصديرية فإن الهيكل الأساسي قائم فيما يتعلق بالالتزام بإزالة الكاملة لإعانات التصدير بحلول تاريخ نهائي محدد. والمسائل الرئيسية تتعلق بتحديد المراحل وتاريخ النهاية المضبوط. وقد اقترح المصدرون الزراعيون نهجاً للتخفيض في بداية الفترة تتم بموجبه التخفيضات بأكثر صرامة في الأعوام الأولى. واقترح تحديد تاريخ نهائي في غضون ما بين ثلاثة وخمسة أعوام. وركزت المفاوضات على الالتزامات الموازية فيما يتصل بعناصر الإعانات في ائتمانات التصدير، والمعونة الغذائية، والمؤسسات التجارية الحكومية. وفيما يتعلق بالمعونة الغذائية، وفي حين هناك اتفاق على أنه يجب ألا تسبب المعونة الغذائية تشريداً تجارياً، لا يزال يشكل "المعونة الغذائية الحقيقية" بحاجة إلى تحديد. وتركز المفاوضات أيضاً على ما إذا كان يجب السماح بتقديم المعونة الغذائية عيناً أو فقط المعونة الغذائية نقداً. وفيما يتصل بالمؤسسات التجارية الحكومية، من المتفق عليه عموماً أنه يجب ألا تتضمن أية أنشطة تجارية للمؤسسات التجارية الحكومية عناصر إعانات تصدير. وقد دعت البلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى أخذ مصالحها بعين الاعتبار كما ينبغي وإلى التنفيذ الكامل لقرار مراكش، ذلك أنها من المنتظر أن تواجه ارتفاعاً في أسعار الأغذية المستوردة. وقد أحرزت المناقشات بشأن بدء العمل بمرفق لتمويل واردات الأغذية لصالح البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نمواً تقدماً ملحوظاً في العاملين الماضيين، وذلك على الأقل من حيث العناصر العملية المثلى لمثل هذا المرفق. غير أن الحل التوفيقى السياسي لا يزال صعب الإدراك. ومن الحيوي التطرق للأمن الغذائي والتنمية الريفية وأسلوب عيش البلدان النامية.

القطن

٢١- أنشئت لجنة فرعية معنية بالقطن في الدورة الاستثنائية للجنة المعنية بالزراعة. وستشمل المفاوضات جميع السياسات العامة المشوهة للتجارة والتي تؤثر في قطاع القطن. والتعويض عن الخسائر التي تكبدها منتجو القطن في غربي أفريقيا سوف ينظر فيه في سياق التماسك بين جوانب التجارة والتنمية ذات الصلة بالقطن. وتشير تقديرات

اللجنة الاستشارية الدولية للقطن إلى أن سحب الإعانات المقدمة للقطن من شأنه أن يرفع أسعار القطن بـ ١١ سنتاً للطل، أي بنسبة ٢٦ في المائة. وترى منظمة أكسفورد للتحرر من الجوع (أو كسفام) أن تكلفة إعانات القطن بالنسبة لأفريقيا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ بلغت ٣٠١ من ملايين الدولارات مثلت فيها ثمانية بلدان منتجة للقطن في غربي أفريقيا قرابة الثلثين (١٩١ مليون دولار). وقد دعا أولئك الذين طرحوا مسألة القطن إلى مسار سريع ونهج يركز على العمل في بداية الفترة على إزالة الحواجز التجارية التي تمس القطن، وبشكل خاص اتخاذ قرارات طموحة وسريعة ومحددة فيما يتصل بالقطن، ولا سيما إزالة تدابير الدعم المحلي وإعانات التصدير التي تشوه مجرى التجارة الدولية في القطن بحلول موعد انعقاد المؤتمر الوزاري السادس، وكذلك وصول المنتجات إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص بالنسبة للقطن ومنتجاته الفرعية لصالح منتجي ومصدري القطن في أقل البلدان نمواً. وقد أعربت البلدان الأفريقية عن القلق إزاء قلة الاستجابة لاقتراحها. ومن الأهمية بمكان أن تتجسد النواتج المتوخاة بخصوص طموح مجموعة نتائج تموز/يوليه إلى تقديم إعانة ملموسة وحسنة التوقيت لقطاعات القطن في هذه البلدان. واستمرار هبوط وتقلب أسعار القطن يتطلب استجابة سريعة، وذلك في جملة أمور من خلال تصميم وتنفيذ مخطط لتثبيت أسعار السلع الأساسية.

الوصول إلى الأسواق غير الزراعية

٢٢- تشير تقديرات الأونكتاد إلى مكاسب اجتماعية محتملة بالنسبة للبلدان النامية نتيجة تحرير التجارة في المنتجات غير الزراعية في حدود ما بين ٢٠ و ٦٠ مليار من الدولارات، ويمكن أن تكون مكاسب عائدات التصدير في أكثر السيناريوهات تواضعاً بمقدار ٥٠ مليار دولار سنوياً. وبالعكس فإن التحرير سوف يفضي، في الأجل القصير إلى المتوسط، إلى تحولات في الإنتاج والعمالة في القطاعات الرئيسية في البلدان النامية. وينتظر أن تتوزع التغيرات المنتظرة بشكل غير متساو على البلدان النامية والقطاعات. وتشمل التعديلات المحتملة خسائر العمالة وخسائر العائدات وفقدان بعض المرونة في استخدام أدوات السياسة التجارية لأغراض التنمية الصناعية. ويُحتمل أن تواجه البلدان المتلقية للأفضليات حاجة للتكيف نتيجة تآكل هوامشها التفضيلية. وتعدّ المقترحات وقلة الاتفاق في الوقت الحاضر بشأن بارامترات محددة للمفاوضات يجعلان من الصعب على البلدان تحديد مضاعفاتها الخاصة. وقد تمت الدعوة إلى الأعمال الأمثل والملموس للمعاملة الخاصة والتفاضلية والمعاملة بالمثل التي هي أقل من أن تكون كاملة في الالتزامات التخفيض بالنسبة للبلدان النامية بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من الطرق المتوخاة.

تكاليف التكيف

يخلص تحليل الأونكتاد لسيناريوهات تحرير التجارة وما يقابل ذلك من تكاليف تكيف في الأجل المتوسط إلى الطويل إلى أن التغيرات القطاعية يمكن أن تكون مثيرة، وإن كانت التغيرات الإجمالية متواضعة. وتشمل القطاعات التي تشهد تغيرات كبيرة القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، بما في ذلك صناعة الجلد، وفي بعض البلدان النامية ينخفض إنتاج بعض القطاعات بأكثر من ٥٠ في المائة (مثل قطع السيارات في آسيا). وتؤكد الدراسات القطرية أن التغيرات المثيرة إنما هي نتيجة للتغيرات في السياسات التجارية. وحصة الصادرات في المنتجات الهندسية في زامبيا هبطت على سبيل المثال بقرابة ٥٠ في المائة خلال التسعينات. وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أن ثمانية بلدان نامية على تسعة لها معدل بطالة أعلى بعد مرور سنة على إصلاحات التجارة الأولية. وتبين الدراسات أن برامج التكيف الجيدة التصميم، بما يرافقها من تتابع صحيح وتنسيق لجميع السياسات (بما في ذلك سياسات سعر الصرف) وإشراك جميع أصحاب المصلحة، ضرورية لتخفيض تكاليف التكيف.

٢٣- وقد كان التركيز الرئيسي للمفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية على الصيغة الملائمة لتخفيضات التعريفات. وتشمل المسائل الرئيسية الأخرى معاملة التعريفات غير الموحدة، وأوجه المرونة للبلدان النامية، والمشاركة في المفاوضات القطاعية والأفضليات التجارية، والحوافز غير التعريفية. وفيما يتصل بالصيغة، لاحظ رئيس الفريق التفاوضي بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية أن هناك قبولاً بصيغة من نوع الصيغة السويسرية التي لها أثر تقليص ارتفاع معدلات الرسوم، ولكن توجد مجموعة واسعة من الإمكانيات في هذا النهج. ويظل السؤال الرئيسيان يتمثلان في معرفة كيف تحدد المعاملات وهل هي مرتبطة أم لا بأوجه المرونة الممنوحة للبلدان النامية.

٢٤- وتوجد ستة مقترحات مقدمة منذ آذار/مارس ٢٠٠٥ قد حركت المفاوضات ولكن لم يظهر أي تقارب في الآراء بخصوص البارامترات المحددة وكيفية تحديدها. وهناك نهجان واسعان تجاه الصيغة وهما الصيغة "السويسرية البسيطة" والنهج من "نوع الصيغة السويسرية". والبعض من هذه الاقتراحات يربط مدى التخفيض من جانب البلدان النامية بخيارات استخدام أوجه مرونة أخرى من قبيل الخيار الذي مؤداه أنه كلما ازداد عمق التخفيض ازدادت المرونة في توحيد التغطية والمستويات. وقد كان من الصعب إحراز تقدم بخصوص الصيغة دون الدخول في مفاوضات بشأن أعداد محددة تدرج كمستويات فعلية للمعاملات وللأعداد المراد استخدامها في الفقرة ٨ من إطار الوصول إلى الأسواق غير الزراعية لتوفير المرونة للبلدان النامية. وللخروج من المأزق المتعلق بالبنية، اقترح البدء في مناقشة الأعداد. ودعا اقتراح حديث العهد إلى صيغة سويسرية بسيطة بمعاملين مميزين للبلدان المتقدمة وللبلدان النامية يعادلان متوسط المعدلات الموحدة للبلدان المتقدمة وللبلدان النامية على التوالي. وهذان المعاملان هما ٦ تقريباً بالنسبة للبلدان المتقدمة وقرابة ٣٠ بالنسبة للبلدان النامية.

صيغة التخفيضات التعريفية

اقترح كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والنرويج صيغةً سويسرية بسيطة بمعامل واحد للبلدان المتقدمة ومعاملات للبلدان النامية تكون متصلة بأحكام أخرى من أحكام المعاملة الخاصة التفاضلية وأوجه المرونة فيما يتصل بتوحيد التغطية والمشاركة في المبادرات القطاعية وفترات التنفيذ وتطبيق الصيغة تدريجياً. والاقتراحات الثلاثة تستخدم نفس المبدأ الذي بموجبه تحصل البلدان النامية التي لا تستخدم أوجه المرونة هذه معاملاً أعلى، مما يؤدي إلى تخفيضات تعريفية أدنى. واشتركت شيلي وكولومبيا والمكسيك في اقتراح صيغة غير خطية للتوصل إلى نتيجة طموحة يكون فيها للبلدان المتقدمة مُعامل واحد ويكون فيها للبلدان النامية عدد محدود من المعاملات التي يمكن ربطها أيضاً بأشكال أخرى من أشكال المرونة. وعلى عكس ذلك اقترحت الأرجنتين والبرازيل والهند وبلدان البحر الكاريبي صيغة من نوع الصيغة السويسرية تربط فيها التخفيضات التعريفية للبلد بمسئول التعريفية المتوسط الأصلي. وبما أن البلدان النامية لها تعريفات أولية موحدة أعلى بشكل عام فإنها ستحصل في إطار هذه المقترحات على معامل يفرضي إلى تخفيضات أقل طموحاً. وفي اقتراح الأرجنتين والبرازيل والهند لا تربط المعاملات بأحكام أخرى من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية. وينطوي اقتراح الكاريبي على عنصر إضافي يمنح بموجبه فرادى البلدان النامية ائتماناً للالتزامات مثل التغطية الموحدة وعوامل أخرى مثل الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك الاعتماد على العائدات، وتكاليف التكيف الناتجة عن تآكل الأفضليات، وضعف الاقتصاد.

٢٥- وتتعلق المسائل الأخرى بمعاملة المعدلات بشأن الخطوط التعريفية غير الموحدة، ومدى توحيد التغطية والمنهجية الواجب استخدامها لإقامة المعدل الأساس أو المعدل النهائي الموحد، وتحويل معدلات محددة إلى صيغة قيمية أو صيغة تقوم على النسبة المئوية. وتقترح الأرجنتين والبرازيل والهند معاملة للتعريفات غير الموحدة تختلف

عن المعاملة المشار إليها في مجموعة نتائج تموز/يوليه (ضعف المعدل المطبق في إطار حكم الدولة الأكثر رعاية ثم تطبيق الصيغة). وهذه البلدان تقترح عوضاً عن ذلك حساب معدل واحد متوسط جديد وإعطاء البلدان المرونة لاختيار المعدلات الموحدة لكل خط تعريفي متى تحقق المعدل المتوسط. وتشمل اقتراحات حديثة أخرى رفع الخطوط غير الموحدة بنسبة ٥ نقاط أو ٣٠ نقطة مئوية قبل إخضاعها للتخفيضات في إطار الصيغة. وقد لقي هذا النهج القائم على رفع المعدل غير الخطي دعماً متزايداً.

٢٦- وما زال النقاش متواصلاً حول إمكانية الإزالة (الطوعية أو غير الطوعية) للتعريفات في القطاعات الرئيسية التي يُعرف عنها أنها ذات أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية ضمن مستوى أدنى من البلدان الرئيسية. والقطاعات المقترحة هي قطاعات المواد الكيميائية والملابس والمعدات الإلكترونية/الكهربائية، والأسماك، والأحذية، ومنتجات الغابات، والأحجار الكريمة والمجوهرات، ومنتجات الجلد، والمواد الصيدلانية، والأدوات الطبية، والمواد الخام، واللوازم الرياضية. وتشمل الحجج المؤيدة لمزيد تحرير القطاع الكيميائي، على سبيل المثال، كون المواد الكيميائية مدخولات في مجموعة متنوعة واسعة من المنتجات تشمل المنتجات الزراعية، وكون حصة البلدان النامية في تجارة المواد الكيميائية ما انفكت تتزايد. وتشمل المعاملة الخاصة والتفاضلية المقترحة في المبادرات القطاعية "التجميد عند الصفر بالنسبة لبلدان معينة" وفترات تنفيذ أطول. ويبين تحليل الأونكتاد أن أكبر تأثير على الاقتصادات سينجم عن إزالة التعريفات القطاعية، بما يجعل من الضروري السهر على التطرق لاحتياجات البلدان النامية ومشاكلها. كما ولم تكن المناقشات مقنعة بشأن الحواجز غير التعريفية.

الحواجز غير التعريفية

مع انخفاض التعريفات تصبح الحواجز غير التعريفية هامة كأدوات حماية وتنظيم للتجارة. وتشمل الحواجز غير التعريفية التدابير المتصلة بشكل مباشر بالتجارة (مثل تدابير مكافحة الإغراق، والتدابير ذات الصلة بالتجارة (المعايير) والسياسات العامة (القيود المفروضة على الاستثمار). وتشير قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالحواجز غير التعريفية إلى هبوط حاد في استخدام التدابير التي تشير إلى خصائص المنتجات (٦٠ في المائة) وانخفاض في استخدام التدابير الأخرى. ويبدو أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً هي الأكثر تعرضاً للحواجز غير التعريفية. وفي عام ٢٠٠٢ كانت قرابة ٤٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً تخضع لحواجز غير تعريفية. وتعلق الحواجز غير التعريفية التي تهم البلدان النامية والتي يتم الإحطار بها في أغلب الأحيان بالاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، فضلاً عن الإجراءات الجمركية والإدارية، وبالأخص قواعد المنشأ وتراخيص الاستيراد. وبشكل خاص يُحتمل أن تزيد المعايير تكاليف الإنتاج وتؤثر في تدفقات التجارة إذا واجه المنتجون المحليون والأجانب تكاليف مختلفة أو كانت لديهم قدرات مختلفة على الوفاء بالاحتياجات. ولا بد من أخذ مصالح المستهلكين والمنتجين والصعوبات التي تواجهها أفقر البلدان في التعامل مع الحواجز غير التعريفية بعين الاعتبار في المفاوضات المتعددة الأطراف. أما فيما يتصل بمعايير الإنتاج فهناك حاجة إلى تطبيق اختبار التنمية في تصميم هذه المعايير لتقييم تأثيرها والتقليل من الحواجز التي قد تُحدثها. كما وتوجد حاجة إلى توفير الموارد للبلدان النامية لمساعدتها على الوفاء بهذه المعايير. وتُبدل حالياً بعض الجهود بهذا الخصوص، بما في ذلك مرفق المعايير وتنمية التجارة. وهذه الجهود بحاجة إلى أن تكون أكثر شمولاً وأكثر توجهاً نحو بناء القدرات.

٢٧- وتقدمت المجموعة الأفريقية باقتراح فيما يتعلق بمعاملة الأفضليات غير القائمة على المعاملة بالمثل عن طريق إدراج معامل تصحيح في الصيغة، في حين ادعت بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى استخدام "مؤشر ضعف" لتحديد المنتجات المؤهلة للحصول على معاملة خاصة. وطرائق الوصول إلى الأسواق غير الزراعية بحاجة

إلى التطرق للمشاكل المحددة الخاصة بالبلدان النامية فيما يتعلق بتآكل الأفضليات. ويحتاج الأمر إلى إيلاء عناية لتحسين وتعزيز المخططات التفضيلية القائمة للبلدان المعنية وتحسين شروط فرص الوصول إلى الأسواق على أساس حكم الدولة الأكثر رعاية. وخلصت تقديرات الأونكتاد إلى أن نسبة ٦١ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً لبلدان المجموعة الرباعية قد واجهت، أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، تعريفات في إطار حكم الدولة الأكثر رعاية بسبب استبعادها من نظام الأفضليات المعمم أو من مخططات تفضيلية أخرى أو بسبب عدم قدرتها على التأهل للحصول على معاملة تفضيلية، وتعقد استخدام المخططات. وظل الافتقار للطاقة التوريدية يحد من الاستخدام الأكمل للأفضليات. وكذلك فإن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً واجهت معدلات تعريفات بمتوسط مرجح تجارياً أعلى بنسبة ٤٨ في المائة في أسواق المجموعة الرباعية، أي أعلى مما كانت عليه في بلدان أخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بسبب تركيبة صادراتها فيما يتصل بالبنية التعريفية مقارنة مع البنية التعريفية للبلدان المتقدمة. وبهذا الخصوص، دعت أقل البلدان نمواً إلى توفير معاملة موحدة معفاة من الرسوم ومن الحصص لجميع منتجات أقل البلدان نمواً من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي هي في وضع يسمح لها بذلك. وهذا وحده، إلى جانب التوحيد في منظمة التجارة العالمية، يمكن أن يولد مكاسب اجتماعية تصل إلى ٨ مليارات من الدولارات، أي ما يمثل نمواً سنوياً بقرابة ٢-٤ في المائة لأقل البلدان نمواً ومكاسب صادرات تصل إلى ٦,٤ من مليارات الدولارات.

تأثير مفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية على أقل البلدان نمواً

يمكن أن تؤثر مفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية على أقل البلدان نمواً، وإن كانت معفاة من التخفيضات التعريفية. أولاً فإنه يُنتظر من أقل البلدان نمواً أن تزيد إلى حد كبير مستوى التزاماتها في مجال توحيد التعريفات، الأمر الذي يعني فقداناً للمرونة لأغراض التنمية. وشدد إعلان ليفنستون على الحاجة إلى منح أقل البلدان نمواً مزيداً من المرونة. وثانياً من شأن أقل البلدان نمواً أن تتأثر سلباً من جراء تآكل الأفضليات وأن تتأثر إيجاباً نتيجة توسع محتمل للتجارة لتشمل البلدان المقدمة للأفضليات وغير المقدمة لها فيما يتصل بحصة الصادرات التي لا تفيد حالياً من التعريفات التفضيلية. والحد من الهوامش التفضيلية من المحتمل جداً أن يُخفف السعر المحصل عليه وأن يُخفف أيضاً الكميات المصدرة في إطار مخططات تفضيلية بسبب زيادة المنافسة من البلدان المتقدمة ومن البلدان النامية. ويبين تحليل الأونكتاد أن الإيرادات التي تحصلها أقل البلدان نمواً من الوصول التفضيلي إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان يمكن أن تتآكل بنسبة ٥٠ أو ٧٥ في المائة بحسب السيناريوهات. غير أن أكثر من ٥٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً لا تحصل على معاملة تفضيلية، ويمكن توقع أن تزداد هذه الصادرات في إطار حكم الدولة الأكثر رعاية إذا ما تم تخفيض المعدلات الموحدة.

٢٨- ويحتاج الأمر إلى تقديم الدعم للتنمية، بما في ذلك الدعم من خلال مبادرة "توفير المعونة من أجل التنمية"، للوفاء باحتياجات التكيف والمساعدة على بناء قدرات توريدية مستدامة وقادرة على المنافسة، وتطوير الهياكل الأساسية، والتنويع. وهناك حاجة إلى التطرق بشكل ملائم للمشاكل المتعلقة بتخفيض التصنيع والمضاعفات على الدخل، ذلك أن العديد من البلدان النامية يعتمد على التعريفات لأغراض تطوير الصناعة ولأغراض العائدات الحكومية.

الخدمات

٢٩- تعد الخدمات نشاطاً اقتصادياً أساسياً في بناء الهياكل الأساسية، وتحسين القدرة على المنافسة وتيسير التجارة، وتشجيع النمو الاقتصادي، والتنمية، والحد من الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتمثل الخدمات أيضاً

سبيلاً هاماً للبلدان النامية للتنويع والخروج من الاعتماد على السلع الأساسية وتوليد تمويل التنمية. واقتصاد الخدمات الذي يسير كما ينبغي هام بالتالي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والبلدان النامية، ولا سيما منها أقل البلدان نمواً، تواجه تحديات في المشاركة على نحو فعال في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فيما يتصل بتحديد القطاعات والأساليب ذات الأهمية التي تحظى بالأولوية بالنسبة لها وتصميم الطلبات؛ وتحديد الإجراءات التي تعمل كحواجز أمام صادرات خدماتها؛ وتقييم المصالح الوطنية وتصميم عروض ملائمة؛ والتغلب على القيود في مجالي العرض والهياكل الأساسية. وهناك طريقتان لتوريد الخدمات هاما بشكل خاص في خلق منافع للبلدان النامية هما الأسلوب ٤ والأسلوب ١، علماً بأن الأسلوب الأخير له صلة بالتوريد الخارجي للخدمات. وبإمكان الأسلوبين أن يسدا النقص في المهارات وأن يفيدا من جملة العاملين في البلدان النامية، بما يدر منافع كبيرة على كل من البلدان المرسله والبلدان المتلقية.

٣٠- وقد دعت مجموعة نتائج تموز/يوليه أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لم يقدموا بعد عروضهم الأولية إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، ودعت الأعضاء الآخرين إلى تقديم عروضهم المنقحة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥، والتوصل إلى جودة عالية من العروض، ولا سيما في قطاعات وأساليب التوريد ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في الأسلوب ٤. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٥ تم تقديم ٦٨ عرضاً أولياً و ٢٤ عرضاً منقحاً، تمثل كلها ٩٢ عضواً (منهم ٥٤ عضواً من البلدان النامية). وعلى الرغم من تزايد الجهود ظلت التحسينات محدودة من حيث متوسط عدد القطاعات الفرعية المعروضة ونمط وعمق العروض القطاعية والخاصة بأساليب معينة. وقليلة هي البلدان التي أدرجت قطاعات/قطاعات فرعية جديدة في عروضها، ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية. والبلدان التي دخلت قطاعات فرعية جديدة قد جمعت بينها وبين وضع قيود تفاعل مفعول الحواجز الفعلية أمام الدخول. وأقل من نصف العروض يتضمن تحسينات على الالتزامات الأفقية بشأن الأسلوب ٤. ولم تُلغ إلا إعفاءات قليلة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ولا يزال زهاء ٤٠٠ إعفاء قائماً.

٣١- وقد ظهر نقاش حول أزمة بدت واضحة في ضوء "النوعية غير المرضية للعروض". ويُحاج البعض بأن طريقة طلب العرض الثنائية، إلى جانب النهج التصاعدي، لا يمكن أن تضمن نتائج طموحة بشكل كاف. واقترح استخدام نهج شامل للقطاعات وللأساليب يقيم "خط أساس مشترك" للمفاوضات بشأن الخدمات يُحدّد بموجبه عدد القطاعات والقطاعات الفرعية من قائمة متفق عليها تكون جميع البلدان مطالبة بالتعهد بالالتزامات بشأنها لا تكون أقل من المستويات القائمة لفتح الأسواق. وترى البلدان النامية أن هذا النهج من شأنه أن يثير مشاكل وقد يخلق جواً يبقي على اختلال في التوازن، ذلك أنه يجيد عن نهج القائمة الإيجابي الذي يسمح بالتححرر وبالمرونة التدريجيين اللذين هما من الخصائص الرئيسية المميّزة لهندسة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وهما مجسدان أيضاً في المبادئ التوجيهية والإجراءات للمفاوضات وأساليب أقل البلدان نمواً.

٣٢- وبالتالي هناك حاجة إلى إعادة التركيز على هذه المعايير ذات الوجهة الإنمائية واستخدامها كأسس مرجعية وخطوط أساس لتقييم جودة العروض وبفعالية ولتقييم تقدم المفاوضات ووضع العناصر الرئيسية لتحقيق نتيجة داعمة للتنمية. وتشمل هذه الأسس المرجعية للتنمية المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة، من خلال أمور من بينها تعزيز قدرتها المحلية في مجال الخدمات والوصول إلى الأسواق في القطاعات وأساليب التصدير ذات الأهمية بالنسبة لها) وتشمل الخيارات على

سبيل المثال إزالة اختبارات الاحتياجات الاقتصادية وغير ذلك من الحواجز القائمة أمام الأسلوب ٤، وإزالة الإعفاءات في إطار المعاملة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية) وتوفير المرونة من حيث فتح قطاعات أقل والتوسيع التدريجي لفرص الوصول إلى الأسواق بما يتفق ووضعها التنموي). وتشترط الفقرة ١٤ من المبادئ التوجيهية إجراء تقييم مع الإشارة إلى أهداف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ولا سيما المادة ٤، تُعدّل في ضوءه المفاوضات، وتكلفت الفقرة ١٥ بالنظر في مدى تنفيذ المادة الرابعة لضمان التنفيذ الفعال للمادة الرابعة والفقرة ٢ من المادة التاسعة عشرة. وتوفّر الطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً أساساً مرجعية لأقل البلدان نمواً تدعو إلى إعطاء الأولوية للوصول إلى الأسواق في القطاعات وفي أساليب توريد الصادرات ذات الأهمية بالنسبة لها، والتنفيذ الكامل للفقرة ٣ من المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بما في ذلك من خلال إقامة الآليات المناسبة وتسهيل الوصول الفعال لخدمات أقل البلدان نمواً وموردي الخدمات فيها.

٣٣- ويتوقع أن تتراوح المكاسب الإجمالية من التحرير في الأسلوب ٤ ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار من الدولارات. وسيأتى قدر كبير من هذه المكاسب عن تحرير تنقل العمالة ذات المهارة الأدنى. وحرية تنقل العمالة العالية المهارة في جميع أنحاء العالم يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب تمثل نسبة تتراوح ما بين ٣ و ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (١٠٠-٤٠٠ مليار دولار). وقد علّقت البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أهمية على الأسلوب ٤ وتقدمت بطلبات بشأن الأسلوب ٤ ترمي إلى توفير عروض ذات مغزى من الناحية التجارية. ويُبرز تقييم أجرته مجموعة من البلدان النامية لعروض أولية ومنقحة قلة العروض ذات المغزى من الناحية التجارية في الأسلوب ٤. وفي حين وسّع البعض من العروض جزئياً الالتزامات في فئات مثل موردي الخدمات التعاقديين والمهنيين المستقلين، إلا أنها لم توسّع نطاق الالتزامات ليشمل القطاعات (الفرعية) والفئات التي تهم البلدان النامية. وهذه العروض في معظمها لا توسّع النطاق القطاعي الفعلي، وكثيراً ما تنطوي على قيود من حيث الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك إشارات إلى قوانين الهجرة والعمل والقوانين ذات الصلة بمدة الإقامة وشروطها وحدود رقمية قصوى وشروط تساوي الأجر أو اختبارات الاحتياجات الاقتصادية. وهذه الشروط تحدّ فعلاً من القيمة التجارية للالتزامات.

٣٤- وتشمل المناهج الممكنة لضمان التزامات ذات مغزى من الناحية التجارية في الأسلوب ٤ ما يلي: إيجاد إطار للفئات المشتركة وتصنيف القطاعات، وجلب تنقل العمالة ذات المهارة الأدنى؛ وتعزيز الشفافية كمسألة شاملة لعدة قطاعات (مثلاً عن طريق توضيح معايير اختبارات الاحتياجات الاقتصادية في المخططات)؛ وتفادي معايير معينة لتحديد الأهلية من أجل إشراك موردي الخدمات الأقل مهارة؛ ضمان بُعد ملائم للالتزامات عن طريق تفادي فرض القيود التي تجعل فعلاً أية التزامات عديمة المغزى، مثل اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، أو تحديد مدة الإقامة أو شروط التساوي في الأجور؛ واعتماد ضوابط واضحة فيما يتصل بالأسلوب ٤ للوائح المحلية؛ والستطرق لشروط التأشيرات والإجراءات المرهقة بشكل مفرط (مثلاً من خلال تأشيرات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات)؛ وتعزيز اتفاقات الاعتراف المتبادل (مثلاً تسهيل إبرام اتفاقات اعتراف متبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ووصول البلدان النامية إلى إرساء اتفاقات الاعتراف المتبادل القائمة على أساس المبادئ التوجيهية لهذه الاتفاقات في قطاعات المحاسبة)؛ وإنشاء لجنة مخصصة تُكرّس للأسلوب ٤؛ وتيسير الالتزامات الدولية من خلال تدابير وطنية تتخذها البلدان المرسل (مثل ضمان أمور من بينها ألا تصبح الإقامة المؤقتة إقامة دائمة، بما في ذلك من خلال أشكال الأرتمان أو عن طريق استبقاء جزء من المرتب حتى عودة الشخص؛ أو معالجة المشاغل الأمنية).

٣٥- وسوف يبدأ مفعول نتائج المفاوضات بشأن إقامة آلية للضمانات في حالات الطوارئ في تاريخ لا يتعدى تاريخ بدء نفاذ نتائج الجولة الحالية من المفاوضات بشأن الخدمات. ومن شأن الآلية المذكورة أن تسمح للبلدان بمواكبة فرط الاستيراد والتطورات غير المتوقعة كنتيجة لتحرير الخدمات، مما يشجع التزامات أكثر متانة وفي نفس الوقت توفير متنفس لتسهيل التكيف. والمفاوضات بشأن آلية الضمانات في حالات الطوارئ تزداد تعقيداً نتيجة وكون تجارة الخدمات تنطوي على مسائل تنظيمية معقدة. وما زالت هذه المفاوضات تتميز باختلاف في وجهات النظر حول استصواب وجدوى القواعد المتعلقة بآلية للضمانات في حالات الطوارئ. وتشمل المسائل قيد النظر توافر البيانات، والحالات التي تبرر إطلاق آلية للضمانات في حالات الطوارئ، والصناعة المحلية والحقوق المكتسبة، والعلاقة بين الآلية المذكورة واتفاقات التجارة الحرة، و"التشابه". وقد تحتاج آلية الضمانات في حالات الطوارئ إلى إيجاد التوازن بين المرونة والصرامة في القواعد بما يسمح بترك السلطة التقديرية الملائمة لكل بلد في الرجوع إلى التدابير وفي نفس الوقت تفادي إساءة استعمالها.

٣٦- وينحصر التقدم في المفاوضات في الضوابط المفروضة على الإعانات بموجب المادة الخامسة عشرة والمشتريات الحكومية في إطار المادة الثالثة عشرة. وقد تركزت المناقشات بشأن الإعلانات حول تبادل المعلومات والبحث عن تعريف للحالات المشوهة لمجرى المبادلات التجارية. أما فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية فإن هناك اختلافاً حول الولاية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت الولاية التفاوضية تشمل أم لا عنصر الوصول إلى الأسواق. وقد اقترح إسهام تقدمت به مؤخراً المفوضية الأوروبية جدولاً للالتزامات والإعفاءات بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية في عمود خامس يضاف إلى مخططات الأعضاء. وأعربت البلدان النامية عن بعض المشاغل بخصوص إدراج الوصول إلى الأسواق في المفاوضات. والمفاوضات بشأن اللوائح الداخلية في إطار المادة السادسة الرامية إلى إضفاء إمكانية التنبؤ على التزامات الوصول إلى الأسواق قد شهدت تقدماً. ويتوقع التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من العناصر للضوابط المقبلة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس. وتشمل المسائل قيد البحث معرفة ما إذا كان يجب أن تطبق الضوابط المقبلة على أساس قطاعي أم على أساس أفقي؛ وما إذا كان يجب تطبيقها تطبيقاً عاماً أو فقط على القطاعات الخاضعة للالتزامات محددة؛ وأنواع التدابير المشمولة؛ ومنشأ التدابير المشمولة؛ والشفافية؛ والضرورة؛ والتأهيل والاعتراف؛ والمعاملة الخاصة والتفاضلية؛ والمجموعة الشاملة؛ بما في ذلك الربط بالالتزامات في إطار الأسلوب ٤. ويتمثل التحدي في إقامة توازن ملائم بين الحق في ضوابط منظمة ومحددة وواضحة بشأن اللوائح المحلية. وتقدمت البلدان النامية بإسهامات من بينها إسهامات بشأن الضوابط ذات الصلة بالأسلوب ٤. التي يمكن أن تشكل أساس عناصر يُتفق عليها في المؤتمر الوزاري الثالث.

التنمية

المعاملة الخاصة والتفاضلية ومسائل التنفيذ

٣٧- يعترف بالمعاملة الخاصة والتفاضلية كعنصر من العناصر الرئيسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف للتطرق لاحتياجات البلدان النامية في مجالات التنمية والتمويل والتجارة. وهناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى درجة ملائمة من حيز السياسات العامة لاختبار أدوات السياسة العامة المحلية والابتكارات المؤسسية. ومن شأن تحقيق نتيجة تذكر في المعاملة الخاصة والتفاضلية أن يشكل إسهاماً مباشراً في تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري منذ عام ٢٠٠١ التفاوض في ثمانية وثمانين اقتراحاً محدداً خاصاً باتفاقات معينة، ولم يتخذ أي قرار حتى

الآن. وموعد تموز/يوليه ٢٠٠٥ الذي حددته مجموعة نتائج تموز/يوليه لقيام الهيئات المعنية في منظمة التجارة العالمية لتقديم تقارير إلى المجلس العام بشأن هذه المقترحات قد فات. وإلى الآن لم يتم التطرق إلا إلى المعاملة الخاصة والتفاضلية الإجرائية بالأساس، مما أدى إلى عدم إثمار ٢٨ مقترحاً، مما يترك الجزء الأعظم من المقترحات ذات المحتوى التنموي أو التجاري الهام لمفاوضات مقبلة.

٣٨- ونظراً لقلّة إحراز تقدم اقترح نهج جديد لإعادة صياغة كل مقترح من المقترحات بحسب الاحتياجات الإنمائية المحددة الخاصة بالبلدان النامية. وسعى الاقتراح إلى توفير أوجه مرونة بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية على أساس الحالات المحددة إلى جانب رصد متعدد الأطراف لاستخدام أوجه المرونة، فضلاً عن تعزيز برامج بناء القدرات. وتعلق الاقتراح أيضاً بمناقشة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك آلية الرصد، بتواز مع مقترحات خاصة باتفاقيات معينة. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بخصوص هذا النهج. وتم تناول المقترحات الخاصة باتفاقيات محددة مع إيلاء الأولوية للاقتراحات الخمسة العالقة ذات الصلة بأقل البلدان نمواً. ومن بينها المقترحات بشأن التنازل في إطار منظمة التجارة العالمية؛ ودعم التكيف تعويضاً عن تآكل الأفضليات؛ وإزالة الحواجز غير التعريفية؛ والوصول إلى الأسواق بدون رسوم وحصص بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ والإعفاء من ضوابط محددة في إطار تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ والإعفاء من الالتزامات أو التعهدات المضرة باحتياجات أقل البلدان نمواً المالية والإنمائية والتجارية أو قدراتها الإدارية والمؤسسية؛ والإعفاء من التزامات التخفيض في المفاوضات التجارية. أما فيما يتعلق بالمقترحات قيد النظر بشأن "الفئة الثانية" في هيئات محددة من هيئات منظمة التجارة العالمية اقترح معالجة هذه المسائل في الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والتنمية لتأمين توحيّ نهج متناسق.

٣٩- والهدف الأصلي من تناول مسائل التنفيذ هو تحديد حلول ملموسة، على أساس من الأولوية وبطريقة محددة الزمن، قبل تولي البلدان النامية التزامات جديدة وإضافية، لصعوبتها في مجال التنفيذ، وضمان التنفيذ الفعلي من جانب البلدان المتقدمة للالتزامات القائمة، ومعالجة أوجه اختلال التوازن القائمة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد أعادت مجموعة نتائج تموز/يوليه تأكيد الحاجة إلى مضاعفة الجهود لإيجاد حل ملائم على سبيل الأولوية قبل تموز/يوليه ٢٠٠٥. ولم يجرز أي تقدم يذكر بسبب الاختلافات في المواقف، ولا سيما حول المؤشرات الجغرافية. وما زالت المسائل التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك تمديد الفترة الانتقالية في إطار جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أو أوجه المرونة في تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بحاجة إلى معالجة.

السلع الأساسية

٤٠- يعد تحسين آفاق الإنتاج والتجارة في السلع الأساسية حاسماً للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد نصت مجموعة نتائج تموز/يوليه على أن السلع الأساسية وغيرها من المشاغل ستؤخذ بعين الاعتبار في سياق المفاوضات الزراعية ومفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. ودعت بعض البلدان الأفريقية إلى النظر بسرعة في أزمة التجارة والتنمية في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية بسبب الهبوط الطويل العهد في الأسعار والتقلبات في أسعار السلع الأساسية، وذلك على سبيل المثال عن طريق معالجة المسألة بمنهجية في المفاوضات الزراعية، بما في ذلك في سياق التصعيد التعريفي، والأفضليات، والحواجز غير التعريفية، وإقامة آليات للتعويض عن الخسائر، وضرائب التصدير، والقيود المفروضة على الصادرات لدعم إدارة العرض.

وتوفر فرقة عمل الأونكتاد الدولية المعنية بالسلع الأساسية محفلاً لتوحي نهج شامل تجاه السلع الأساسية. ويدعم هذه المبادرة كل من الإعلانين الوزاريين للاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نمواً وتقرير لجنة أفريقيا.

تيسير التجارة

٤١ - يمكن أن تمثل تكاليف المعاملات ذات الصلة بالإجراءات الجمركية على الحدود عناصر هامة مكونة للتكلفة في القيمة الإجمالية للمنتجات المتاجر بها. وعملاً بأساليب عمل الصندوق الاستئماني تجري المفاوضات بهدف توضيح وتحسين الجوانب ذات الصلة من مواد مجموعة الغات الخامسة والثامنة والعاشرة، وإلى تعزيز المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات. وقد تم تقديم زهاء ٣٥ اقتراحاً أولاً حتى الآن. وتمثل أساليب عمل الصندوق الاستئماني نهجاً جديداً تجاه المفاوضات التجارية في ربط الالتزامات وترتيب مستوياتها، وتكلفة التنفيذ، وتوفير الموارد المالية والتقنية. وفي حين يوجد اعتراف بمزايا الصندوق الاستئماني لا تزال هناك مجالات قلق بشأن المضاعفات المحتملة المالية والتشريعية والإدارية على تكلفة بعض التدابير المقترحة، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية اللازم لتنفيذ الأساليب الجمركية العصرية المقترحة وتأثيرها على الأمن، وتنظيم التجارة غير المشروعة، وتحصيل الإيرادات الجمركية. وأعرب عن القلق لكون بعض المقترحات تتجاوز الولاية ولا تنص على معاملة خاصة وتفاضلية ملائمة، وعلى دعم بناء القدرات لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، دون أي التزام بتوفير موارد جديدة. وأكدت بعض بلدان أمريكا اللاتينية على الحاجة إلى تحديد احتياجات وأولويات كل بلد من البلدان بوصف ذلك أساساً مرجعياً إجبارياً للالتزامات المقبلة وما يقابل ذلك من مساعدة تقنية ودعم لبناء القدرات يتعين تقديمهما.

القواعد

٤٢ - لقد تحولت المفاوضات فيما يتعلق بمكافحة الإغراق، والإعانات والتدابير التعويضية، بما فيها الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، إلى النظر في إدخال تغييرات محددة على الاتفاقات، لكن احتمالات المبادلات الداخلية والروابط الخارجية محدودة، وإن كانت هناك بعض الروابط مع الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية. أما فيما يتعلق بالقواعد بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية فقد أُحرز تقدم محدود صوب متطلبات الشفافية. وما زال الأمر يحتاج إلى معالجة المسائل الهيكلية الموضوعية معالجة كاملة، بما في ذلك الشرط الرئيسي المتمثل في "التجارة في جميع جوانبها الجوهرية". وقد دعت بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ رسمياً إلى إدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية في تطبيق الشروط في الفقرات من ٥ إلى ٨ من المادة التاسعة والعشرين من مجموعة الغات لتأمين معاملة منصفة للبلدان النامية بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب.

جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٤٣ - تُعد التكنولوجيا عنصراً هاماً من العناصر المحددة للتنمية الاقتصادية. ونقل التكنولوجيا ونشرها بشكل فعال وبتكلفة عادلة ومعقولة إلى البلدان النامية أمران هامين بشكل خاص. وتختلف تكاليف ومزايا الملكية الفكرية في البلدان باختلاف مستويات تنميتها الاقتصادية والتكنولوجية. وهناك حاجة إلى قدر كافٍ من المرونة لكي يصمم كل بلد من البلدان نظامه الأمثل للملكية الفكرية بما يتلاءم وظروفه الإنمائية الخاصة.

٤٤ - والقرار المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة الوزاري بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠٣ يلغي مؤقتاً الالتزامات بموجب المادة ٣١(و) بالنسبة للأعضاء المصدرين الذين يوردون أدوية إلى البلدان التي لها قدرات تصنيعية غير كافية أو ليست لديها أية قدرات على الإطلاق. وعدلت بعض البلدان مؤخراً تشريعها المحلي لاستخدام قرار آب/أغسطس ٢٠٠٣ لتعزيز الوصول إلى الأدوية النوعية. ولم يستخدم أي بلد من البلدان هذا الإلغاء، وذلك أساساً بسبب إجراءات مرهقة ومكلفة لكل من منتجي الأدوية ومستخدميها. والأجل المحدد لتعديل المادة ٣١(و) قد مُدّد عدة مرات ومُدّد مؤخراً إلى أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد تمحورت المناقشات حول ما يلي: (أ) الشكل القانوني للتعديل (حاشية أم فقرات إضافية) و(ب) ترجمة أو عدم ترجمة بيان الرئيس المرفق بقرار آب/أغسطس ٢٠٠٣ وكيفية ترجمته. وتُحاج البلدان النامية بأن أي تعديل يجب ألا يشمل بيان الرئيس، ويجب أن يستند بشكل انتقائي إلى أجزاء رئيسية من قرار آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقدمت المجموعة الأفريقية مشاريع نصوص للتعديل. وردت البلدان المتقدمة بأن عملية التعديل يجب أن تشير إلى حل ٣٠ آب/أغسطس برمته. ويجاد حل سريع لهذه المسألة بحاجة إلى التمتع بالأولوية لضمان الوصول إلى الأدوية الأساسية لمكافحة الأوبئة. أما فيما يتصل بالعلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فقد دعت البلدان النامية إلى جعل جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة متمشية مع اتفاقية التنوع البيولوجي، في حين أشارت البلدان المتقدمة إلى أن كليهما يمكن تفسيرهما على أنهما يكملان بعضهما البعض ويدعمان بعضهما البعض بشكل متبادل. وأبدت مؤخراً عدة بلدان نامية رغبتها في إدراج مسألة تعديل اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتضمينه شروطاً جديدة تتصل بالكشف عن الأصل، والموافقة المسبقة عن علم، وتقاسم المنافع في مجموعة المؤتمر الوزاري السادس.

تسوية المنازعات

٤٥ - تسلط بعض المنازعات الضوء على مجالات تهم البلدان النامية في برنامج عمل الدوحة. والحكمان في قضيتي قطن الولايات المتحدة وسكر الجماعة الاقتصادية قد خلاصا على التوالي إلى أن مستوى الإعانات المقدمة من الولايات المتحدة ومن الجماعة الأوروبية للقطاعات ذات الصلة لم يكن مطابقاً للالتزامات كل منهما بموجب جولة أوروغواي. وقضية سكر الجماعة الأوروبية تطرح مسائل تقنية فيما يتعلق بإعادة جدولة التزامات التخفيض، والمركز القانوني للطرائق، والعلاقة بين إعانات الدعم والتصدير المحلية. وخلص مؤخراً قرار تحكيم إلى أن تعريفات الاتحاد الأوروبي الجديدة المقترحة للموز ليس من شأنها أن توفر الوصول الكامل للأسواق لموردي الموز في إطار شرط الدولة الأكثر رعاية. وقد تكون لذلك مضاعفات على أفضليات الاتحاد الأوروبي فيما يتصل ببلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتعلقت قضيتان حديثتان هما قضية "الولايات المتحدة - المراهنة" وقضية "المكسيك - خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية"، بتوريد الخدمات عبر الحدود، مما طرح مسائل التصنيف ونطاق الالتزامات ومدى شمولها. وأبرزت القضيتان الحاجة إلى جدولة الالتزامات المزمعة بعناية. وقضية "الجماعة الأوروبية - المؤشرات الجغرافية"، هي أول قضية تتناول المؤشرات الجغرافية. وقد تعلقت قضية "الولايات المتحدة - مكافحة الإغراق (التصنيف)" بمنهجية حساب هوامش الإغراق، بما في ذلك التصنيف وعمليات إعادة النظر بعد مرور مدة معينة.

خامساً - الاستنتاجات

٤٦ - إن احتتام برنامج عمل الدوحة في الوقت المناسب وبمضمون إنمائي هام من شأنه أن يسهم إسهاماً ذا شأن في النمو العالمي، ومكافحة الفقر، وتشجيع التنمية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الحسن التوقيت للأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهمية بمكان لأغراض التنمية وجدوى نظام التجارة المتعدد الأطراف ودوامه أن يفي أعضاء منظمة التجارة العالمية بالوعود الإنمائية المتعهد بها في إعلان الدوحة الوزاري وتحقيق صفقة عادلة ومنصفة لصالح البلدان النامية. وتمشياً مع توافق آراء ساو باولو بشأن تأمين مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية، قدم الأونكتاد دعماً هاماً للاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الوزاري السادس لأقل البلدان نمواً، ويقوم بانتظام بدعم البلدان النامية في تحليل الخيارات وتأثير المسائل قيد التفاوض على التنمية.

الحواشي

(١) قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ أعلاه لمراعاة ما استجد من تطورات في منظمة التجارة العالمية بخصوص "مجموعة نتائج تموز/يوليه".

(٢) لخشمي بوري، "نحو "خطة مارشال" جديدة في مجال التجارة لصالح أقل البلدان نمواً: كيف يمكن الوفاء بوعود الدوحة الخاصة بالتنمية والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة؟" (UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1).
